

موازنة العام 2026 الأساسيات مؤمنة، ولكن الإصلاحات البنّوية لا تزال غائبة



تشرين الأول 2025

كانال إرادة

KULLUNA IRADA

kulluna-irada.org

موازنة العام 2026 الأساسيات مؤقّنة، ولكن الإصلاحات البنّوية لا تزال غائبة

١. لمحة عامة

يحدّد مشروع موازنة العام 2026، الذي أقرّه مجلس الوزراء اللبناني، مجمل النفقات عند 5.974 مليار دولار أميركي، أي زيادة نسبتها 20% بالمقارنة مع موازنة العام 2025 (4.97 مليارات دولار)، وارتفاعاً من 5.65 مليار دولار في المسودة الأولية التي قدّمتها وزارة المالية. ومع ذلك، لا تعادل هذه القيمة إلا ثلث موازنة العام 2019 التي بلغت نحو 17 مليار دولار. ارتفعت النفقات العامة بنحو مليار دولار بالمقارنة مع موازنة العام 2025، ويرجع ذلك أساساً إلى الأجور والتعويضات والمستحقات التقاعدية لموظفي القطاع العام. كما أنه يزيد بنحو ملياري دولار عمّا تمّ إنفاقه فعلياً في العام 2024، وفقاً لتقرير الأداء المالي الصادر عن وزارة المالية. كما تم تعديل تقديرات الإيرادات لترتفع إلى 5.974 مليارات دولار، استناداً إلى التزام بزيادة الامتثال الضريبي. مع ذلك، قد يعتبر هذا الرقم متفائلاً: فبينما جاءت زيادة إيرادات العام 2025 مدفوعة بتأثير التعافي بعد الحرب، قد لا تكون معدلات النمو مماثلة لعام 2026، كما أن أثر جهود الامتثال لم يتّضح بعد.

أعدّ هذا التقرير بالتعاون مع المفكرة القانونية والجمعية اللبنانية لحقوق المكّلفين ومبادرة سياسات الغد.

أولاً: التزام بالمبادئ المالية العامة، ولكن باستمرار مخالفة بعض الأحكام الأساسية

تم الالتزام بالمواعيد الدستورية في إعداد الموازنة العامة. فقد قدّم مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء في 29 آب/أغسطس 2025، وأُرسل إلى مجلس النواب في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2025، أي ضمن المهل الدستورية وللسنة الثالثة على التوالي. كما يتيح قانوناً إمكانية إقرار الموازنة بمرسوم في حال فشل البرلمان في إصدارها ضمن المهل الدستورية.¹

يتضمّن النص عدداً محدوداً من «فرسان الموازنة» - باستثناء ضريبة الاقتطاع عند المنبع أو الأمانة على حساب الضريبة - ما يشكّل تحسّناً ملحوظاً بالمقارنة مع الممارسات السابقة الراسخة.

غير أن هذا الالتزام الشكلي بالإجراءات هو خطوة ضرورية لكنها غير كافية:

لم يحترم مشروع الموازنة المادة 87 من الدستور التي تفرض إصدار قانون قطع الحساب للتحقق من التزام الحكومة بالتنفيذ الفعلي للموازنة كما أقرّها البرلمان.²

كما يخرق مشروع الموازنة مبادئ المحاسبة العامة عبر تجاهل بعض النفقات والمتأخرات المتراكمة، أبرزها النفقات في قطاع الطاقة، كفاتورة الفيول العراقي أو النفقات المرتبطة بقروض مرتقبة مثل قروض البنك الدولي، وبالتالي يفشل في توحيد الإنفاق العام بالكامل.

¹ تجدر الإشارة إلى أنّ موازنة العام 2025 أُقرّت بموجب مرسوم في آذار 2025، في خلال الاجتماع الأول لحكومة نواف سلام. وقد جاء هذا القرار بدافع الحاجة إلى السماح بالإنفاق لعام 2025 استناداً إلى موازنة إجمالية تزيد بنحو 1.5 مليار دولار أميركي عن موازنة العام 2024.

² على عكس مسودات الأعوام 2017 و2018 و2020 و2024، التي أُشير فيها على الأثقل إلى الطابع الاستثنائي للإجراء، تكرّس مسودة موازنة العام 2026 هذا الخرق عبر تجاهله تماماً، مواصلةً بذلك السابقة التي أرسى دعائمها مرسوم موازنة العام 2025. وقد طالبت ديوان المحاسبة مراراً وزارة المالية بتقديم حسابات الأعوام 2021-2023، لكن من دون جدوى، ما يؤكّد تحمّل الوزارة المسؤولية الأساسية عن غياب قوانين قطع الحساب.

ثانياً: الموازنة تمرين محاسبي أكثر منها وثيقة إستراتيجية

وُضعت الموازنة بهدف تحقيق «العجز الصفري»، أي تعديل النفقات بما يتناسب مع الإيرادات، مع السعي إلى الحدّ من تدهور سعر صرف الليرة. وهذه خطوة أساسية لضبط المالية العامة. إلّا أنّ مقارنة كهذه تشوبها ثغرات: أولاً، عدم شمول جميع النفقات، ما يجعل التوازن العام لا يعكس واقع المالية العامة للدولة. ثانياً، غياب التقدّم في الملفات الأساسية ما يحدّ من الحيز المالي للدولة، مثل إعادة هيكلة الدين العام وإصلاح القطاع العام والإصلاح الضريبي، والاكتفاء بمقاربة تجزئية لتغطية النفقات الجارية فقط.

في الواقع ان غياب الإصلاحات البنيوية التي تكبح النفقات، وغياب إصلاح ضريبي شامل يوسّع الهامش المالي، ما يمنع الدولة من الإنفاق على حاجاتها الاستراتيجية:

- **عدم تخصيص اعتمادات لمعالجة تداعيات الحرب**، إذ ستعتمد إعادة الإعمار على مؤتمرات دولية وستُموّل من خارج الموازنة.
- **الإنفاق الاجتماعي غير كافٍ**. إن استعادة الدولة السيطرة على الخدمات العامة التي تهيمن عليها المصالح الخاصة والطائفية أمر أساسي لتلبية الحاجات الاجتماعية المتزايدة واستعادة السيادة.³ وعلى الرغم من تخصيص 55 مليون دولار لبرنامج «أمان» و14 مليون دولار للبرنامج الوطني لتأمين حقوق ذوي الإعاقة،⁴ يبقى ذلك دون مستوى الحاجة الفعلية. أما في القطاع الصحي، فلا تتجاوز المخصصات 478 مليون دولار، على الرغم من أن أكثر من 80% من السكان لا يملكون تأميناً صحياً. ويُسْتهلك نحو 60% من هذا المبلغ في المستشفيات، فيما تُهمل الرعاية الوقائية والخدمات الصحية الأولية.
- **تمويل الجيش غير ملائم**. على الرغم من أن موازنة الجيش اللبناني كبيرة نسبياً وتبلغ حوالى 1.081 مليار دولار، أي ما يقارب 18% من إجمالي الإنفاق العام (يبلغ نحو 5.974 مليار دولار)، إلّا أنها غير كافية بالنظر إلى التحديات الأمنية وجدول أعمال نزع السلاح. تُستهلك معظم الاعتمادات في الرواتب والتعويضات، ولا يُخصّص سوى 4% للصيانة والتجهيز، بالإضافة إلى ذلك، يعتمد تمويل الجيش اللبناني إلى حدّ كبير على المساعدات الخارجية.

³ يُعَدّ «حزب الله» المثال الأبرز في هذا السياق. فقد كان يمتلك في السابق أوسع شبكة لإعادة توزيع الموارد داخل المجتمع، إلّا أنّ تعطلّ خطوط إمداده قلّص قدرته المالية كثيراً. وعلى الرغم من صعوبة قياسها بدقة، باتت قدرته المالية أدنى مما كانت قبل فرض القيود الصارمة عليه. وينبغي أن يُشكّل ذلك فرصة للدولة للسعي إلى عقد اجتماعي جديد مع الفئة التي تخدمها مؤسسات الحزب الاجتماعية، ومع سائر «مكوّنات» البلد الطائفية، ما يسمح تدريجياً للبنانيين بأن يروا أنفسهم مواطنين، لا رعايا لجماعات يحتكر زعماؤها التمثيل.

⁴ لا سيّما أنّ ذلك تزامن مع برنامج ترشيد وضعته وزارة الشؤون الاجتماعية، يهدف إلى إعادة توجيه الدعم من المنظمات غير الحكومية مباشرة إلى المستفيدين.

ثالثاً: ضرورة وضع إطار متوسط الأجل لتوجيه السياسات المالية والنقدية وتعزيز الشفافية والرؤية في المالية العامة

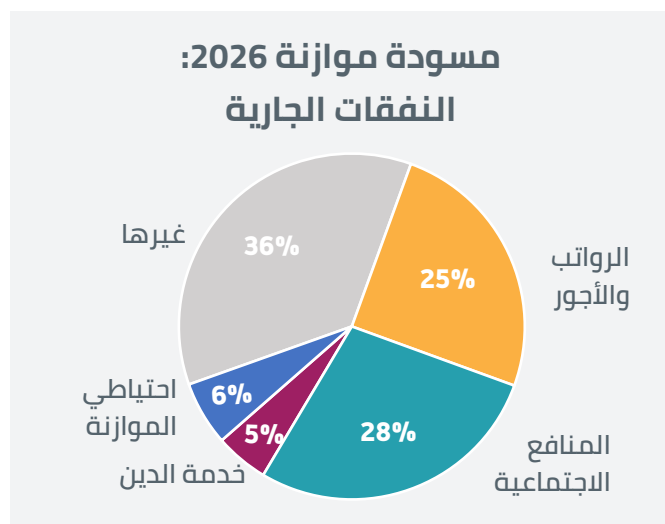
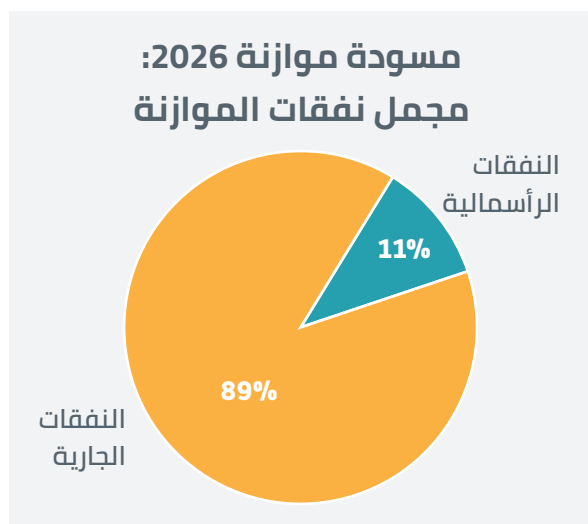
من الضروري إقرار إطار متوسط المدى للسياسات المالية والنقدية والاقتصادية الكلية بدلاً من النهج القصير المدى والمجرّأ الذي ما زال يوجّه عملية إعداد الموازنة، وذلك من أجل تحديد التوجّهات المستقبلية وصياغة أهداف مالية عامة إستراتيجية ومستدامة على المدى الطويل. هذا التخطيط المتوسط الأجل، الذي بدأ بالفعل في بعض الوزارات، ضروري لتحديد كيفية توزيع الموارد العامة المحدودة وفقاً للأولويات، بما في ذلك حلّ أزمة المصارف وأزمة الديون، إذ تُعتبر هذه التقديرات أساساً لأي نقاش مع صندوق النقد الدولي.

في خلال السنوات الأخيرة، حقّقت الخزينة فائضاً فعلياً تراكم لدى مصرف لبنان، وبلغ نحو 2.6 مليار دولار. يستخدم هذا الفائض للحفاظ على استقرار سعر الصرف، إلا أن الدولة ما زالت عاجزة عن توجيه الإنفاق نحو أولوياتها وتستمر في الاقتراض لتغطية نفقاتها. ولم يتضح بعد كيفية استخدام هذا الفائض، لكن تصريحات وزير المالية الأخيرة تشير إلى تخصيصه لتسديد مستحقات شحنات الفيول العراقي (تقدّر بنحو 1.2 مليار دولار)، وخدمة الدين بالعملة الأجنبية المستحقة للدائنين «الأولويين» من المؤسسات الدولية، وتسديد التزامات أخرى مثل فوائد حقوق السحب الخاصة (SDRs). وقد يُخصّص جزء من هذا المبلغ أيضاً لإعادة رسملة مصرف لبنان تماشياً مع قانون الفجوة المرتقب إقراره.

II. النفقات: موازنة تهيمن عليها النفقات الجارية

إن موازنة 2026، تُستهلك بالغالب عبر النفقات الجارية للدولة، التي تمثل 89% من إجمالي الإنفاق العام، فيما لا يُخصَّص سوى 11% للاستثمار، بما في ذلك نفقات الصيانة. تشكّل النفقات حالياً نحو 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي،⁵ مقارنةً بنحو 31% في عام 2018. غير أنّ الإنفاق الأولي، أي إجمالي الإنفاق باستثناء خدمة الدين، هو في الواقع مماثل تقريباً لمستويات ما قبل الأزمة. الفرق الأساسي هو في غياب معظم أعباء خدمة الدين عن موازنة عام 2026.

أكثر من نصف النفقات الجارية يذهب إلى الرواتب والتعويضات لموظفي القطاع العام، أي نحو 3.1 مليار دولار. ومع ذلك، لا تؤدي هذه المخصصات إلى استعادة القدرة الشرائية لما قبل الأزمة، نظراً لغياب أي تصحيح شامل لسلسلة الرواتب والأجور مرتبطاً بإصلاح هيكلي للقطاع العام، وهو إصلاح طالما تمّ تأجيله بسبب حساسيته السياسية. أما باقي النفقات الجارية، فتُخصَّص لتغطية تكاليف التشغيل وخدمة الدين واحتياطي الموازنة.

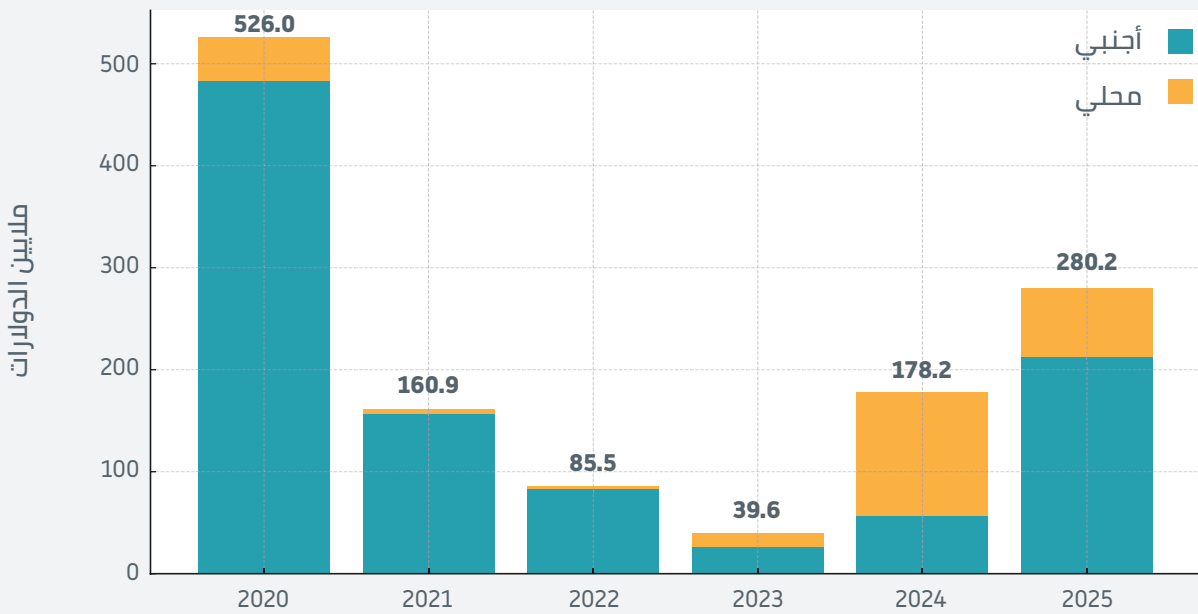


النفقات	بالدولار	بآلاف الليرات	النسبة من مجمل الإنفاق
النفقات الجارية	5,339,808,612	477,912,870,774	89
من ضمنها الرواتب والأجور	1,491,728,170	133,509,671,214	25
من ضمنها المنافع الاجتماعية	1,650,871,358	147,752,986,530	28
من ضمنها النفقات المالية	290,287,263	25,980,710,000	5
من ضمنها احتياطي الموازنة	329,071,470	29,451,896,521	6
النفقات الرأسمالية	634,667,556	56,802,746,226	11
مجمل النفقات	5,974,476,168	534,715,617,000	

⁵ استخدمت التقديرات أعلاه رقم 32 مليار كرقم تقديري للناتج المحلي الإجمالي. في الواقع، لم تُرفق الحكومة بمشروع الموازنة أي تقديرات ماركو اقتصادية، ما يجعل من الصعب تقييم حصص الإيرادات والنفقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتزداد الصعوبة في ظل تباين التقديرات، إذ أصدرت إدارة الإحصاء المركزي مؤخراً تقديرها للناتج المحلي الإجمالي لعام 2023 بقيمة 31.6 مليار دولار، وهو أعلى بكثير من أرقام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. أما أحدث تقدير متاح لعام 2025، فيعود إلى البنك الدولي في تقرير «آفاق الفقر»، الذي حدّد الناتج المحلي الإجمالي عند 30.6 مليار دولار، متوقعاً نمواً حقيقياً بنسبة 4% لعام 2026. وبحسب التقرير نفسه، تراجع نسبة النفقات المقدّرة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 31.4% في العام 2019 إلى 16.3% في العام 2025، فيما انخفضت الإيرادات من 20.8% إلى 16.3% من الناتج المحلي في الفترة نفسها.

يتضمّن مشروع الموازنة اعتماداً بنحو 290 مليون دولار لخدمة الدين، أي بانخفاض نسبته 17 % بالمقارنة مع العام 2025. ولا بدّ من الإشارة إلى أن مشروع الموازنة يستثني الفوائد المستحقّة على الديون الدولية (اليوروبوندرز)، بما في ذلك المتأخرات، بسبب غياب خطة لإعادة هيكلة الدين، ويتضمّن فقط فوائد الدين بالعملية المحليّة وفوائد الدين الأجنبي للمؤسسات الدولية. وبالمجمل، منذ العام 2020، تمّ تخصيص نحو 1.27 مليار دولار لهؤلّاء الدائنين. و يُفسّر هذا الاستمرار في تسديد الديون استمرار عدد من المصارف والصناديق الدولية في اقتراح برامج قروض للبنان على الرغم من تخلّفه عن السداد.

خدمة الدين العام (بملايين الدولارات)



* مقدّر بالاستناد إلى متوسط التنفيذ السنوي بالمقارنة مع الموازنة في خلال السنوات الخمس الماضية.

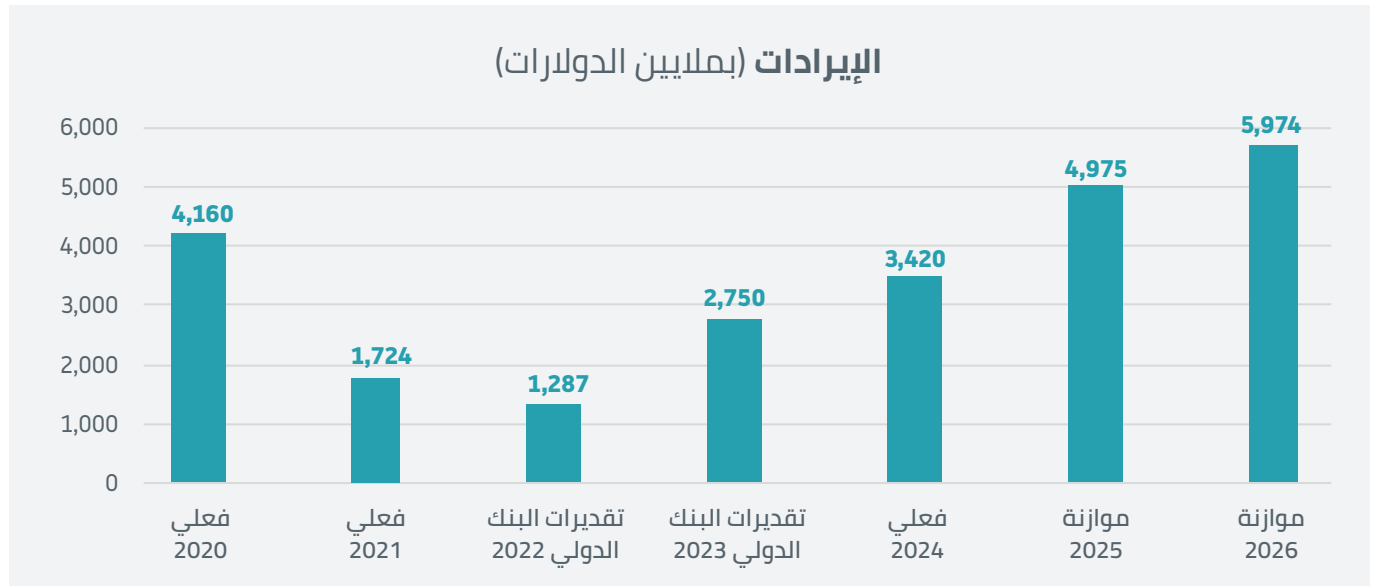
المصدر: موازنة المواطن – لبنان

تبقى الاستثمارات في إعادة الإعمار والبنى التحتية محدودة للغاية، إذ لا تزال النفقات الاستثمارية الإجمالية متواضعة عند نحو 634 مليون دولار أميركي، في استمرارٍ للنهج المعتمد منذ سنوات، والقائم على تخصيص مبالغ ضئيلة لمشاريع الاستثمارات الخاصة (مثل الطرق والميناء السياحي المزمع إنشاؤه في جونية) بالإضافة إلى تكاليف الصيانة وشراء بعض المعدات. كما تتضمّن الموازنة اعتمادات محدودة لمشاريع تأهيل الطرق والمشاريع الهيدروليكية.

الإيرادات - ارتفاع بنسبة 75% بالمقارنة مع العام 2024

يتوقع مشروع موازنة العام 2026 أن تشهد الإيرادات زيادة بنسبة 20% بالمقارنة مع ما ورد في موازنة عام 2025، وارتفاعاً بنحو 75% بالمقارنة مع الإيرادات الفعلية المحصلة في العام 2024. تُقدّر الإيرادات الإجمالية بنحو 5.97 مليار دولار أمريكي، في مقابل تحصيل فعلي بلغ 3.42 مليار دولار في العام 2024.

بعد التراجع الحاد في إيرادات الدولة إلى 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، نتيجة التأخر في تعديل النظام الضريبي لمواكبة تداعيات انهيار العملة بعد عام 2019، عادت الإيرادات لتقترب من مستويات عام 2018، إذ بلغت نحو 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي⁶ مقارنةً بحوالي 20% في 2018.



المصدر: البنك الدولي، مشروع موازنة 2026

يعود ارتفاع الإيرادات في موازنة العام 2026 إلى زيادات كبيرة في معظم فئات الضرائب، مع تركيز خاص على: ضرائب الأرباح (ضمن ضريبة الدخل)، وضريبة الأملاك، وضرائب التجارة الدولية. ويعزى ذلك بشكل رئيس إلى تمديد الإجراءات التي بدأت في العام 2022، مثل توحيد أسعار الصرف وتعديل الحدود الدنيا والإعفاءات والغرامات.⁷ ومع ذلك، لا تزال منهجية تعديل أسعار الصرف غير مفصلة باستثناء بعض الحالات المحدودة.⁸

⁶ أنظر الهامش السابق

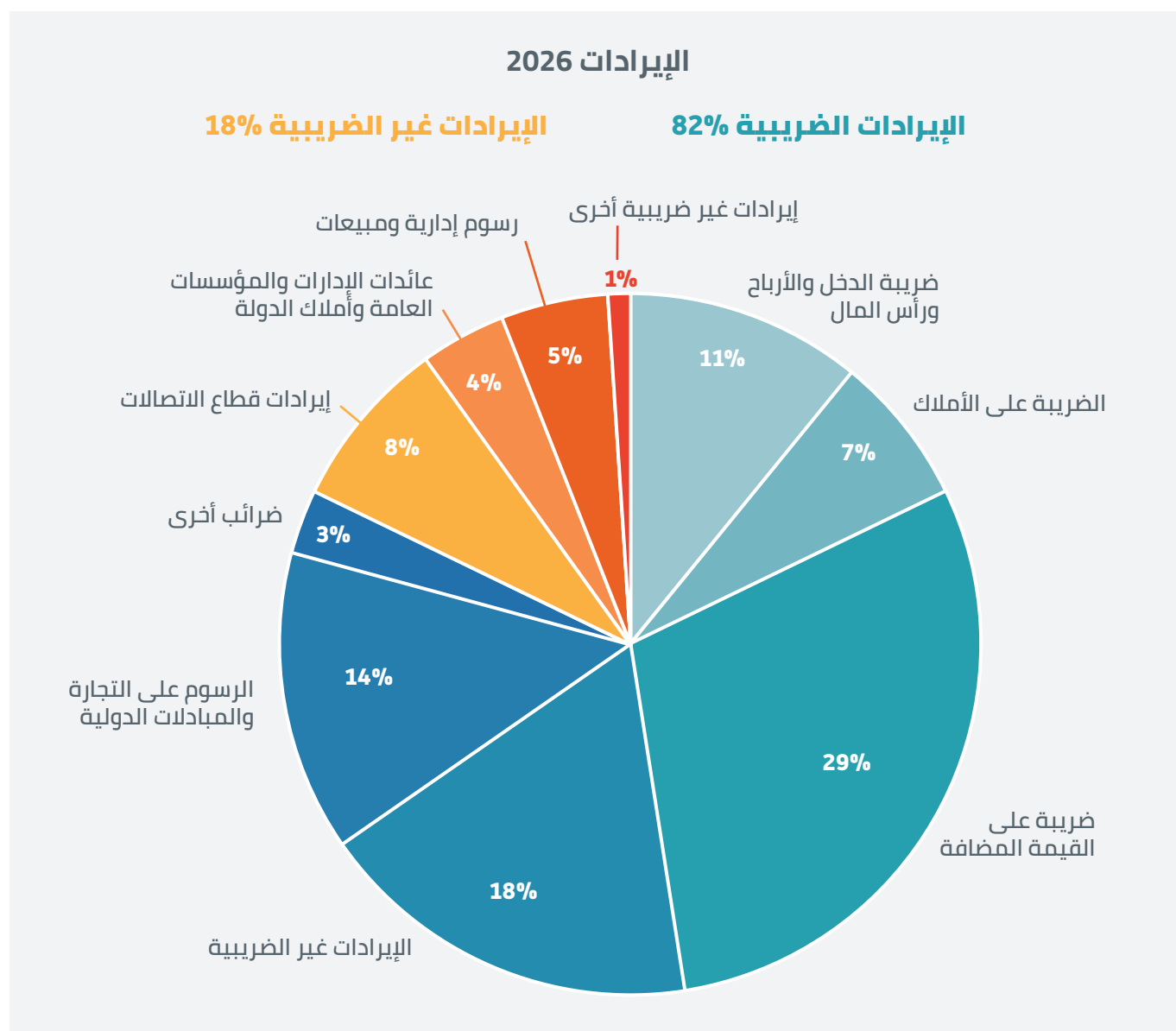
⁷ المواد 15، 16، 17، 18، 21، 22، 28، 37، 43، 46 و 47.

⁸ هذا العام، تمّ تحديد معامل احتساب بعض الشرائح الضريبية والحسومات والرسوم والجبايات والغرامات بـ 25 ضعفاً بالمقارنة مع مستويات العام 2025، في حين كان محدداً العام الماضي بـ 60 ضعفاً.

تعوّل الحكومة على تحسّن ملحوظ في الامتثال الضريبي، خصوصاً من خلال تحسين التحصيل على الواردات بفضل تركيب أجهزة المسح الضوئي (Scanners) المقرّر في نهاية العام، ما سيسهم في زيادة تحصيل الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة.

كما تعتمد الحكومة على تحسين تحصيل ضريبة الأرباح، التي يُتوقع أن تصل إلى 364 مليون دولار، أي زيادة بنسبة 173% بالمقارنة مع التقديرات الأولية في مسودة وزارة المالية. لم تُوضح أسباب هذا الفرق الكبير، إلا أنها قد تكون مرتبطة بتطبيق ضريبة اقتطاع بنسبة 3% على الدخل (أنظر أدناه). يظل الارتفاع المتوقع في إيرادات ضريبة الأرباح (+73%) أقل من الزيادة المتوقعة في ضريبة الرواتب والأجور (+96%) بالمقارنة مع ما تم تحصيله في العام 2024.

لا تزال هيكلية الضرائب تعتمد على الضرائب غير المباشرة التي تُشكّل نحو 65% من إجمالي الإيرادات، فيما تُقدّر الضرائب التراجعية (أي ذات الطابع غير العادل اجتماعياً) بنحو 86% من إجمالي الإيرادات الضريبية.



نتيجة لذلك، تواصل موازنة 2026، كما سابقتها، الاعتماد على الضرائب غير المباشرة التراجعية. ويظل العبء الضريبي يقع بشكل غير متناسب على الأسر منخفضة الدخل والمكلفين الملتزمين، في حين يستمر التهرب الضريبي واسع الانتشار، ولا تزال هناك إعفاءات غير مبررة على الرغم من بعض التحسينات.

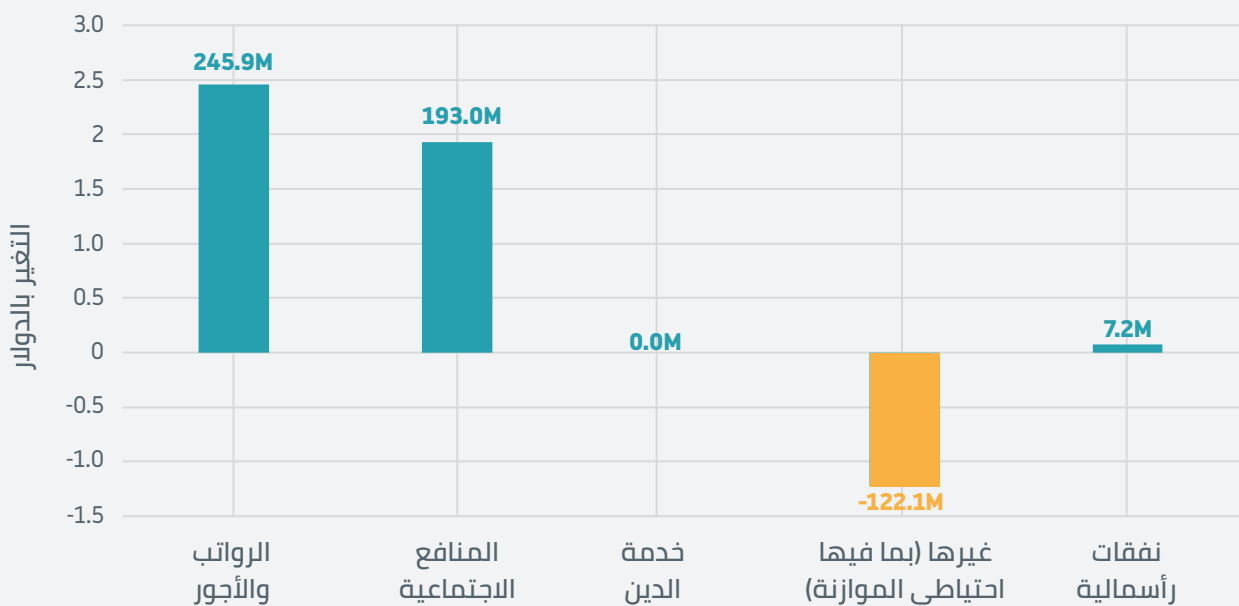
الإيرادات (آلاف الدولارات)	فعلي 2024	مشروع موازنة 2026	نسبة التغير (2026vs2024)
الإيرادات الضريبية	2,833,917	4,907,424	73.2
ضريبة الدخل والأرباح ورأس المال	393,989	645,218	63.8
من ضمنها			
ضريبة الدخل على الأرباح	210,380	364,137	73.1
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	114,894	225,428	96.2
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	38,816	30,274	-22.0
ضريبة الدخل على الفوائد المصرفية	25,285	20,704	-18.1
الضريبة على الأملاك	199,085	402,324	102.1
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	1,755,023	2,853,516	62.6
من ضمنها ضريبة القيمة المضافة	1,342,872	2,074,721	54.5
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	323,117	825,789	155.6
إيرادات ضريبية أخرى	162,703	181,695	11.7
إيرادات غير ضريبية	585,453	1,067,052	82.3
عائدات الإدارات والمؤسسات العامة وأموال الدولة	420,235	718,329	70.9
من ضمنها عائدات الاتصالات	221,709	482,542	117.6
رسوم إدارية ومبيعات	147,401	305,734	107.4
الغرامات والمصادرات	1,866	3,074	64.7
إيرادات غير ضريبية أخرى	15,954	39,916	150.2
مجمّل الإيرادات	3,419,374	5,974,476	74.7

في الواجهة: مشروع موازنة مجلس الوزراء مقابل نسخة وزارة المالية

النفقات

بلغت الزيادة في النفقات الواردة في مشروع الموازنة الذي أقرّه مجلس الوزراء نحو 324 مليون دولار (+6% بالمقارنة مع المسودة الأولية)، ويعود ذلك بشكل شبه كامل إلى ارتفاع النفقات الجارية. وتشمل أبرز الزيادات: الرواتب والأجور (+246 مليون دولار، +20%)، والمساعدات الاجتماعية (+193 مليون دولار، +13%). ويعكس ذلك قرار الحكومة تخصيص موارد إضافية لتعويض موظفي القطاع العام وتعزيز تحويلات الدعم الاجتماعي. وقد تم تعويض جزء من هذه الزيادات بخفض احتياطي الموازنة بنحو 200 مليون دولار ليصل إلى 329 مليون دولار، أي ما يقارب 6% من إجمالي الموازنة، ما يحدّ من إمكانيات الإنفاق الاستثنائي.

التغير في النفقات (مشروع موازنة مجلس الوزراء مقابل نسخة وزارة المالية)



ملاحظة: يعكس التغير السلبي في بند «غيرها» التخفيض الكبير في احتياطي الموازنة والذي قارب 200 مليون دولار.

الإيرادات

رفع مشروع الموازنة الذي أقرّه مجلس الوزراء الإيرادات المتوقعة بنحو 324 مليون دولار إضافية بالمقارنة مع مسودة وزارة المالية، من ضمنها 258 مليون دولار من الضرائب و66 مليون دولار من الإيرادات غير الضريبية. وتُقدّر الإيرادات الضريبية بنحو 4.91 مليارات دولار في مقابل 4.65 مليارات دولار في المسودة الأولية، بينما تصل الإيرادات غير الضريبية إلى 1.067 مليار دولار.

توصيات لإصلاح ضريبي فوري

إنّ الادّعاء بعدم إمكانية معالجة أوجه اللامساواة الضريبية غير مقنع. فهناك إجراءات فورية عدة يمكن أن تُسهم في تعزيز إيرادات الدولة بشكل فعّال وعادل⁹، شرط أن تكون مرتكزة إلى استراتيجية موثوقة للإيرادات متوسطة الأجل، لا أن تُعتمد بشكل ارتجالي كلما ظهرت فجوات في الإيرادات.

- **استيفاء المستحقات من أصحاب الكسّارات:** تحصيل الضرائب والرسوم والتعويضات البيئية من أصحاب الكسّارات عن الفترة من 2007 إلى 2018، والتي تُقدّر بـ 2.4 مليار دولار وفق تقرير مشترك لعام 2022 بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة.¹⁰
- **تحصيل المستحقات على الأملاك العامة:** من الضروري تحصيل المستحقات المتأخرة من مستخدمي الأملاك البحرية العامة. حُدّدت الإيرادات المتوقعة حالياً عند 34 مليون دولار (ارتفاعاً من 12 مليون دولار في مسودة وزارة المالية). وعلى الرغم من اعتماد آلية جديدة لحساب الرسوم، فإن 56 مستخدماً فقط لديهم وضع قانوني، ومع أن القانون 64/2017 يتيح مساراً للتسوية، فقد تم معالجة 583 طلباً فقط من أصل 1,199 تم تقديمها بين 2017 و 2021. ما يعني أن الدولة لم تقوّن الحالات المؤهلة ولم تستعد الأملاك المخالفة.
- **تطبيق القانون رقم 144/2019:** يلزم البلديات بتحديد الأنشطة التجارية غير المسجلة (مثل مشغلي المولدات الخاصة ومزودي الإنترنت غير القانونيين) لمكافحة التهرب الضريبي. ويمكن تعديل القانون لمنح البلديات حوافز (حصة من المبالغ المحصلة) لتحسين الالتزام الضريبي.
- **تفعيل تبادل المعلومات الدولية (المعيار المشترك للإبلاغ):** يجب تطبيق القانون رقم 55/2016 للحصول على بيانات مالية عن اللبنانيين المقيمين الذين يحققون دخلاً من الخارج. ففي غياب البيانات، يصعب تقدير الخسائر في إيرادات الخزينة نتيجة عدم تطبيق ضريبة 10% على الدخل من رؤوس الأموال المنقولة المكتسبة في الخارج. مع ذلك يتفق الخبراء على أن العائد المحتمل يفوق بكثير تقدير الموازنة البالغ 30 مليون دولار (بانخفاض 22% بالمقارنة مع العام 2024).
- **إلغاء الإعفاء من الضريبة على الوحدات الشاغرة:** إن الإعفاء من الضريبة على الوحدات الشاغرة يشكل فرصة ضريبية ضائعة وتشويهاً في سياسة الإسكان. في العام 2023، تم الإعلان عن 380,781 وحدة شاغرة، 62% منها في بيروت وجبل لبنان. إنهاء هذا الإعفاء¹¹ سيدعم حق السكن الملائم، ويشجّع المالكين على طرح الوحدات الفارغة في سوق الإيجار، كما يحدّ من التهرب الضريبي ويزيد الإيرادات العامة البلدية.
- **إصدار مراسيم تنفيذية لقانون سرية المصارف:** المراسيم معلّقة منذ العام 2022، وهي ضرورية لرفع السرية أمام إدارة الضرائب لتمكين الإجراءات ضد التهرب الضريبي.

⁹ ملاحظات واقتراحات ALDIC على مشروع موازنة العام 2026: <https://www.aldic.net/budget-2026-overview-comments-and-proposals>

¹⁰ أثار قرارٌ لمجلس الوزراء في 15 أيلول 2025 تساؤلات بشأن منهجية الدراسة، لكنه لم يحدّد جدولاً زمنياً لمعالجة أوجه القصور المزعومة فيها. وبغضّ النظر عن التقديرات، ينبغي وضع آليات فعّالة للتحصيل، واعتماد إجراءات للمساءلة بحق مشغلي المقالع.

¹¹ حاول مشروع موازنة العام 2022 وضع حدّ أقصى لهذا الإعفاء، غير أنّ التعديل أُزيل لاحقاً، ولم يُدرج أي نصّ مماثل في الموازنات اللاحقة.

بالتوازي، لا بد من الشروع بالإصلاحات البنيوية التالية:

- إدخال رقم تعريف ضريبي موحد (TIN) لجميع المواطنين والمقيمين الأجانب، مرتبط بالهوية أو جواز السفر أو إقامة الأجنبي.
- الانتقال إلى ضريبة دخل موحدة: يجب الانتقال من النظام المجزأ إلى ضريبة دخل موحدة. أعدت لجنة خاصة مسودة قانون بالتعاون الفني مع صندوق النقد الدولي في خلال عهد نجيب ميقاتي، ويجب على الحكومة مراجعتها ومناقشتها في البرلمان لتطبيقها في موازنة 2027.
- فرض ضرائب على الأرباح الاستثنائية: يمكن زيادة الضرائب على القطاعات التي تستثمر في الموارد الطبيعية أو تستفيد من الاحتكارات.

المواد 28 و 29 و 30 - إدخال ضريبة اقتطاع بنسبة 3%

يقترح مشروع القانون ضريبة اقتطاع بنسبة 3% تُحسم عند المصدر من قيمة كل عملية استيراد أو كل معاملة تقدّم لبعض المكلفين الخاضعين للضريبة على الأرباح والضريبة على القيمة المضافة. ويهدف هذا الإجراء الفوري إلى توفير سيولة نقدية عاجلة وتحسين تتبّع الضرائب، خصوصاً من خلال مكافحة الشركات الوهمية المستخدمة لتخليص البضائع مع التهرب من التسجيل الضريبي لاحقاً. اقتصر التعديل في النسخة الأخيرة لمجلس الوزراء على المادة 30 التي تستهدف المستوردين الذين لم يقدموا إقرارات الدخل وضريبة القيمة المضافة لمدة ثلاث سنوات. وهذه خطوة إيجابية لتضييق نطاق الضريبة على المتهربين المشتبه بهم. ومع ذلك، تبقى المخاوف كبيرة: إذ لم يشمل المادتين 28 و 29، اللتين تمنحان مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير المالية، صلاحية فرض الاقتطاع على معاملات الهيئات العامة والمكلفين الخاصين. وتمنح هذه التدابير صلاحية تقديرية واسعة للمؤسسات من دون إطار واضح للتنفيذ، مما قد يؤدي إلى تطبيق تعسفي أو ابتزاز. وهناك خطر فرض ضرائب غير عادلة على الشركات الخاسرة أو المنتظرة لاسترداد مستحقات، مع غياب آليات واضحة لاسترداد المبالغ المحتجزة.

التوصية: سحب الإجراء الحالي وإعداد مشروع قانون منفصل وشامل، يرافقه إصلاحات هيكلية مثل سجل موحد للمكلفين أو أنظمة تدقيق مدعومة بالذكاء الاصطناعي.

إلغاء المادة 42 - المتعلقة بالرسوم الجمركية

تم إلغاء المادة 42 من مسودة وزارة المالية في مشروع الموازنة الذي أقرّه مجلس الوزراء. وكانت المادة تهدف إلى تمديد صلاحية الحكومة لتحديد وتعديل الرسوم الجمركية عبر مراسيم تشريعية، وهي سلطة مقرر أن تنتهي في 1 أيلول/سبتمبر 2026. عادةً تُجدّد هذه التفويضات كل خمس سنوات، بما يتوافق مع الممارسات الدولية، إذ غالباً ما تحتاج التعرفة الجمركية إلى تعديل سريع استجابة للتغيرات الاقتصادية، وهو ما لا تسمح به العملية البرلمانية الطويلة.

التوصية: من أجل الحصول على تفويض جديد يتيح للحكومة تحديد الرسوم الجمركية والتعريفات وتعديلها، يجب أن تقدّم الحكومة مشروع قانون جمركي شامل إلى مجلس النواب قبل أيلول/سبتمبر 2026، على أن يحتوي على الضمانات اللازمة، وأن يكون منبثقاً من إطار يهدف إلى تحديث الهيكل الجمركي في لبنان.

